جامعة عباس لغرور-خنشلة-
كلـــــــــية الآداب واللغات

اسم الطالب ولقبه .....
السنة **الثالثة** لسانيات عامة تاريخ الامتحان :2024/05/14

20

امتحان السداسي السادس في مقياس علم أصول النحو العربي (الأجابة المقترحة)

✓ **السؤال الأول** : أكمل الجدول الآتي :

الآية من سورة يوسف	العامل	نوع العامل	المعمول	العمل
﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾	رفع الفعل المضارع	عامل معنوي	الفعل المضارع	رفع الفعل المضارع
﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ ﴾	الفعل (قال)	عامل لفظي قياسي	يُوسُفُ	رفع فاعل
﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	العدد : أَحَدَ عَشَرَ	عامل لفظي سماعي	كَوْكَبًا	نصب كَوْكَبًا (على أنه تمييز)
﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾	كان	عامل لفظي سماعي	ءَايَٰتٌ	رفع اسم كان
﴿ وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا۟ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ ﴾	من	عامل لفظي سماعي	بَابٍ	جر اسم

✓ **السؤال الثاني** :

اشرح المثال الذي قدمه ابن مضاء القرطبي (ت592ه) في التدليل على فساد أقيسة النحاة واضطرابهم؛ -مثال قياس الممنوع من الصرف على الفعل – حينما قال : " الوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خف ، واذا قلّ استعماله ثقل وهذه الأسماء و غيرها أكثر استعمالاً منها ، فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين ، وصار الجر تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا الى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل ، هذا لو كان بينا ، فكيف به وهو ما هو في الضعف ، لأنه ادعاء أن العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين وعدم الخفض ، وهذان إنما هما للأفعال ، فلولا شَبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال." [الرد على النحاة ، أبو العباس أحمد بن مضاء القرطبي]

الشرح :

معلوم أنّ الشيء لا يقاس على الشيء إلا اذا كان حكمه مجهولا ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع . وأمة العرب حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، واذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله ! فلم ينسبون الى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ؟ وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه الا اذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع . وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل فالأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في انها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء . فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين ، كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً، منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين .

والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث وما قبلهما ؛ وذلك أن التعريف ثان للتنكير ، والعجمي من الأسماء فرع في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التذكير ، والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين يشبه بهما الاسم المذكر المؤنث وعلة سقوط التنوين من الفعل الثقل ، لأن الاسم أكثر استعمالا منه ، والشيء اذا عاوده اللسان خف ، واذا قل استعماله ثقل . ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين ، وصار الجر تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا الى معرفة تلك العلل التي تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك فزيادة ،أي أن نعرف الممنوعات من الصرف وسبب عدم منعها دون الولوج الى تعليلات لا تفيد الدارس أو المتعلم شيئا جديد، ثم إن ابن مضاء يشدد على أنه لا يجب القول أن العرب قصدت ذلك التعليل في كلامها .لأنها تكلمت على طبيعتها وسجيتها .

موفقون أساتذة المقياس : أ.د. نسيمة تمام عطلة سعيدة